

التاريخ : ٢٠٠١/١/٢٠

## محضر جلسة استثنائية

عقد مجلس دبوريه المحلي جلسته الاستثنائية في قاعة جلسات المجلس المحلي وذلك يوم السبت الموافق ١/٢٠/٢٠٠١ وفي تمام الساعة السادسة والنصف مساء .

الحضور : رئيس المجلس المحلي – د. فيصل عزايزه .

والاعضاء السادة : علي عزايزه , علي اكتيلات , احمد مصالحه, سليم كنعان , تيسير مصالحه , زهير يوسفيه , مالك يوسف, سليمان ابراهيم, راسم قنوات .

تأخر عن افتتاح الجلسة :

الغياب : الاعضاء السادة : رأفت سموعي, عزمي نجار .

حضور آخرون السادة : محمد درويش – سكرتير المجلس المحلي , وجيه عزايزه – محاسب المجلس المحلي , المحامي ریحان نجار – المستشار القضائي , عطف عوض – مديرة مكتب رئيس المجلس المحلي .

مواطنون السادة : فريد ابراهيم.

## **جدول الاعمال**

١. بحث التقارير المالية التي اعدھا مراقب الحسابات المكلف من قبل وزارة الداخلية وكالتالي :

(أ) التقرير المالي لغاية ٩٩/١٢/٣١ .

(ب) التقرير المالي الفصل لعام لغاية ١٩٩٩ .

رئيس المجلس المحلي : توجهت انا وسكرتير المجلس المحلي الى المحاسب المراقب وطلبت منه انه لا

يكفي ان يكتب ( **תקנת** ) وطلبت منه ان يرشدنا كيف يتم تصحيح الازطء الموجودة – بعد ان وصلتنا

التقارير قبل مصادقتها طلبنا من مدراء الاقسام مراجعة التقرير ومحاولة اصلاح ما يمكن اصلاحه – هل يوجد

ملاحظات على التقارير المالية .

مالك يوسف: اطلب من المحاسب ان يعطينا شرحا عن الموضوع .

وجيه عزائزه: في سنة ١٩٩٩ المصروفات (ص ٥) ٣٨٦٤١ الف ش.ج .

العجز ١٥٩٧ الف ش.ج .

راسم قنوات: اقتراح الميزانية كان بدون عجز .

وجيه عزائزه: كانت הלנות שכר اكثر من المتوقع .

زهير يوسفيه: اليوم يجب عدم التمرکز في الارقام بل يجب فحص اذا كان مجلس دبوريه المحلي .  
يعمل بموجب القانون والنظام وهل يتم تنفيذ العمل حسب القانون والنظام – هل المهنتين يعملون حسب هذه  
الانظمة ام لا ,

العجز المالي المتراكم انخفض بمليونني شاقل جديد .

راسم قنوات: الخدمات المحلية – ص ٥ – لا يوجد زيادات ولا يوجد عجز .

الخدمات الحكومية – لا يوجد زيادة في كل المواضيع التي فيها خدمات لا يوجد زياده بل على الادارة .

رئيس المجلس المحلي: بسبب قضايا הלנות שכר وليس بسبب الادارة .

راسم قنوات: في السنة الحالية يوجد توظيفات جديدة .

زهير يوسفيه: التوظيفات هي وظائف لا يمكن الاستغناء عنها .

راسم قنوات: يوجد موظفين يمكن تحويلهم الى وظائف اخرى يوجد בבבב .

מדינה כלכלי: ارتفع مليون ش.ج .

מפעל המים: كان يجب ان يكون מזק מס الفائض يتحول الى تطوير شبكات المياه .

رئيس المجلس المحلي: ميزانية تطوير شبكات المياه في سنة ١٩٩٩ , لم تكن ميزانية للتطوير  
بخصوص مد شبكات مياه, تم من الميزانية العادية اذ ان هذه المبالغ حولت الى مد شبكة مياه .

راسم قنوات: مصروفات مياه, الفائض, ممنوع ان نستعمله بشكل جاري , بل قمنا بتغطية  
المصروفات الجارية .

**بند ١٠ ص ٥ :** الوزارات تشلומים לא רגילים : يوجد تخفيضات بقيمة ٤,٥ مليون شاقل جديد هي غير قانونية .

زهير يوسفيه : من قال ان هذه التخفيضات غير قانونية .

راسم قنوات : محاسب المجلس صادق ٢,٥ مليون ش.ج ولجنة الاعفاءات والتخفيضات صادقت ١٥ الف ش.ج وكل ما تبقى غير قانوني - من يصادق على التقرير المالي - يصادق على هذه التخفيضات .

زهير يوسفيه : الوضع نسبيا في تحسن كان العجز المتراكم ١٣ مليون وبقي منه ٩ مليون ش.ج - الحلم ان ينفذ العمل حسب القانون والنظم والامل ان نصلح اكثر .

رئيس المجلس المحلي : بالنسبة لمحو الديون لا يمكن محوها الا اذا تم احضار القوائم وبحث الديون ( המסופקת ) بشكل شخصي لا يمكن مصادقه محوها .

رئيس المجلس المحلي : اقترح مصادقة التقرير المالي لعام ١٩٩٩ ويمكن ان يسجل أي عضو تحفظاته .

القرار : تقرر بالاجماع المصادقة على التقرير المالي مع تحفظات على بند التخفيضات جباية الارنونا ونرجع للقرار السابق ونطلب من شركة الجباية اعداد القوائم باصحاب الديون ( מסופקת ) واحضارها رسميا امام المجلس المحلي .

نائب رئيس المجلس المحلي زهير يوسفيه ومحاسب المجلس يحضرون قائمة باسما اصحاب הנחות מסופקים امام المجلس المحلي فقط للمكلفين الذين عملوا ترتيب تسديد الدين .

## ٢) التقرير المالي المفصل لعام ١٩٩٩ .

سليمان ابراهيم : على جدول اعمالنا اليوم البحث في التقرير المالي لسنة ١٩٩٩ والتقرير المالي المفصل لنفس السنة والمطلوب منا كاعضاء مجلس دبوريه المحلي المصادقة على هذا التقرير , بعد ان ارسل لنا المجلس المحلي نسخة من التقرير واطلعنا عليه .

انني استغرب بان يصادق اعضاء المجلس المحلي على مثل هذا التقرير لان اعضاء المجلس المحلي غير مسؤولين من الناحية الادارية ولا المهنية ولا الفعلية عما يدور خلال السنة بكاملها كان عن مدخولات او مصروفات وهذه المسؤولية تقع اولا واخيرا على رئيس المجلس المحلي والمحاسب وجهاز موظفين آخرين لهم صلة بشؤون حسابات المجلس المحلي بعد الاطلاع وخاصة على التقرير المالي المفصل رأينا بان عدة بنود اشار اليها المراقب وهي كثيرة لم تصلح خلال السنة المالية ١٩٩٩ .

وهذه البنود سوف تتكرر على نفس النهج في السنة المالية ٢٠٠٠ التي انتهت قبل ١/٢ شهر تقريبا وسيقوم محاسب المجلس باعداد التقرير المالي لسنة ٢٠٠٠ لذا وحتى تتمكن ادارة المجلس المحلي بدراسة الاخطاء الواردة في هذا التقرير المالي الذي نبخته من اجل المصادقة عليه ارى من المناسب ان يقوم رئيس المجلس المحلي بتعيين لجنة تتكون من رئيس المجلس المحلي ومن

بعض الموظفين المهنيين لمتابعة الاخطاء الواردة في التقرير وتصليح اغلبية البنود وتقديم تقرير لاجضاء المجلس المحلي بما يتعلق بالتقرير المالي لسنة ٢٠٠٠ واطلب من محاسب المجلس المحلي المباشره باعداد اولي للتقرير المالي لسنة ٢٠٠٠ وعند انتهائه بشكل نهائي تقوم اللجنة التي اشرت اليها أنفا باطلاعنا عن جميع التصليحات بالنسبة لسنة ١٩٩٩ وبهذا الشكل نكون قد عملنا سويا باعداد تقرير مالي خال من الاخطاء ويرضيها اولا ونخفض النقد من قبل وزارة الداخلية ثانيا .

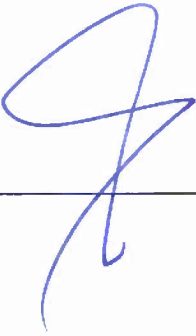
**رئيس المجلس المحلي :** المشكلة التي نعاني منها هي المبنى التنظيمي والكادر المهني - الثقل على المجلس المحلي هي الدعوات القضائية قبل الفترة الحالية بخصوص הכלנת שדבד في الدورة الحالية استطعنا ان نصلح قسم من الملاحظات الواردة في التقارير المالية ولا زلنا نحاول اصلاح بقية الاخطاء الواردة في التقرير المالي لعام ١٩٩٩ .

**اقترح :** ان نتوجه الى كل موظف لتصليح الاخطاء الواردة ضمن مسؤولياته وفي مجال عمله .

**القرار :** تقرر بالاجماع العمل على اصلاح كل الاخطاء الواردة في التقرير المالي لعام ١٩٩٩ وان يتم التوجه لكل موظف ليقوم باصلاح الاخطاء الواردة والمشار اليها في التقرير المفصل ضمن مهامه ومسؤولياته لان الموظفين والمهنيين في المجلس المحلي هم من يتحمل مسؤوليات الاخطاء الموجودة في التقرير .

اختتمت الجلسة في تمام الساعة الثامنة الاربع مساء .

كتب المحضر - محمد درويش - سكرتير المجلس المحلي

  
توقيع رئيس المجلس المحلي :

  
توقيع سكرتير المجلس